«الوطني الحر» يعلن الثلاثاء اسم الشخص الذي سيصوت له

لبنان مقبل على أسبوع رئاسي «حاسم» بانتظار مرشحين جدد

توقيف مطلوب بعد إطلاقه النار على الجيش وخطف طفلين سوريين

بيروت- «وكالات»: يدخل الاستحقاق الرئاسي في لبنان في الأسبوع المقبل مرحلة النقاشات الأكثر عمقاً بالأسماء، مع إعلان «التيار الوطني الحر» أنه سيحسم يوم الثلاثاء المقبل مسألة التسمية والشخص التوافقي الذي سيدعمه، فيما تبحث المعارضة في خريطة طريق يمكن أن توصل لـ«طرح جامع»، في ظل تعذر التوافق بين الكتل في مجلس النواب على شخصية توافقية قادرة على جمع أصوات ثلثي أعضاء البرلمان حولها.

ولم تتفق الكتل النيابية منذ الجلسة الأولى لانتخاب الرئيس في البرلمان في 29 سبتمبر الماضي، على شخصية واحدة قادرة على الحصول على أصوات ثلثي أعضاء البرلمان في الجلسة الأولى، أو تؤمن حضور ثلثي أعضاء البرلمان لتأمين النصاب في الجلسة الثانية لانتخاب الرئيس، كما ينص الدستور اللبناني. وتنقسم الأصوات بين ورقة بيضاء يضعها ممثلو «حزب الله» و«حركة أمل» و«التيار الوطني الحر» وحلفاؤهم، وبين النائب ميشال معوض الذي يؤيده نواب «القوات اللبنانية» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» ونواب مستقلون. ويدفع النواب الذين يصوتون بورقة بيضاء نحو «توافق» على شخصية واحدة قادرة على الفوز بأغلبية الثلثين.

وبعد إحجام «التيار الوطني الحر» عن تسمية أي مرشح له، نقلت قناة «أو تي في» الناطقة باسم «التيار» عن عضو «تكتل لبنان القوي» النائب أسعد درغام، أن التكتل سيلتئم يوم الثلاثاء المقبل ويحسم في اجتماعه مسألة التسمية والشخص التوافقي الذي قد يصوت له التكتل في الجلسة المقبلة.

في المقابل، فعلت المعارضة اتصالاتها لحيازة أغلبية في الجلسة المقبلة. والتقى رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، في معراب، النائب نعمت أفرام، الذي ناقش الاستحقاق الرئاسي «لأهمية هذا الموضوع في ظل ما نشهده من متغيرات في المنطقة تحضنا على الإسراع في انتخاب رئيس جديد للجمهورية، والتوصل إلى سلة متكاملة ننطلق عبرها إلى زمن جديد في لبنان يمحو أوجاع اللبنانيين الذين يتألمون يومياً».

وإذ تساءل أفرام عن كيفية عدم إيجاد قواسم مشتركة بين الأفرقاء «في الوقت الذي بات اللبناني ينتظر الإعاشة ويموت على أبواب المستشفيات»، شدد على أن «المسؤولية تقع على عاتقنا في إيجاد المساحة المشتركة والالتقاء حولها»، متمنياً «البدء مع بداية هذا العام بمرحلة البحث عن هذه المساحة».

وأضاف: «في الأسابيع المقبلة ستظهر هذه المساحة على أمل أن نتوصل جميعاً إلى انتخاب رئيس جديد مع سلة متكاملة، هدفها الأول والأخير يبقى الإنسان اللبناني ومستقبله وإعادة بناء دولة المؤسسات التي تكون المشروع المشترك والناجح بين كل مكونات هذا البلد، باعتبار أن الفشل يُفرق، أما النجاح فيجمع».

في غضون ذلك، اعتبر رئيس «كتلة تجدد» النائب أشرف ريفي، أن «الحل في لبنان ليس مستحيلاً، وليست هناك تباشير واضحة، لكن مصادر المعلومات تقول إن بين شهري فبراير وأبريل ،أي بحدود الربيع سيكون لدينا رئيس، فالبلد لا يحتمل تأجيلاً، وحتى بقاء ظروف البلد على هذا المنوال يضر الوضعين الإقليمي والدولي». ورأى في حديث إذاعي أن «القرار ليس لبنانياً»، وقال: «حاول فريقنا أن يكون لنا مرشح يلبي المواصفات المطلوبة ليكون القرار لبنانياً، لكن للأسف هناك فريق هو جندي في ولاية الفقيه لا يعطس إلا من خلال أخذ أوامر من إيران وهو مستعد أن يضحي بكل لبنان لصالح إيران التي تعاني من وضع داخلي صعب جداً، فنظامها خارج الزمن لا يستطيع التطور».

البرلمان اللبناني

واعتبر ريفي أن «(حزب الله) لم يعد بالقوة التي كان فيها ليتحكم بالبلد كما كان، وهو يعطل الاستحقاق الرئاسي، فهو اليوم لا يجرؤ على إعلان اسم مرشحه، لأنه ليس واثقاً من إمكان إيصاله إلى سدة الرئاسة». ولفت إلى أن «انتخابات الرئاسة تتم بقرار إقليمي دولي، واليوم ربما سيكون هناك حوار غير مباشر مع إيران بقيادة إقليمية دولية للتوصل إلى انتخاب رئيس»، متحدثاً عن «دينامية إقليمية دولية ستنضج من هنا إلى الربيع، وتنتج رئيساً سيادياً ليس تحت قبضة (حزب الله) نهائياً يكون قادراً على إخراج لبنان، ولو تدريجيا، من جهنم التي هو فيها».

من جهة أخرى، عدّ تكتل نواب «بعلبك الهرمل» المؤلف من نواب «حزب الله» وحلفائه في منطقة البقاع (شرق البلاد)، أن «الاستحقاق الرئاسي بالغ الأهمية لعبور لبنان إلى شاطئ الأمان، وأن الحوار بين مختلف الأفرقاء اللبنانيين هو السبيل إلى إنجاز هذا الاستحقاق، بما يؤدي إلى تشكيل حكومة تعمل على حفظ الاستقرار والسلم الأهلي، وتأمين مصالح اللبنانيين».

من جهة أخرى أوقفت دورية تابعة لمخابرات الجيش اللبناني، مواطناً لبنانياً في شرق البلاد لتورطه بإطلاق النار على الجيش وخطف طفلين سوريين، وأصيب الموقوف خلال العملية وقتل رفيقه من التابعية السورية.

وقال بيان صادر عن قيادة الجيش، أمس الأول السبت، «أوقفت دورية من مديرية المخابرات المواطن (ع.ج.) على طريق عام بعلبك، وهو مطلوب بموجب عدة مذكرات توقيف لإقدامه على إطلاق النار باتجاه دورية وحاجز للجيش، وتورطه مع آخرين في خطف طفلين سوريين».

وكان المطلوب قد حاول الفرار في سيارته لدى وصول الدورية، بحسب البيان «وبرفقته السوري (م.أ)، وأطلقا النار على الدورية فيما كانت تطاردهما، فردّ عناصرها بالمثل ما أدى إلى إصابة المطلوب ومقتل السوري».

وتم نقل المطلوب إلى إحدى المستشفيات للمعالجة، وبوشر التحقيق بإشراف القضاء المختص.

مقتل وفقدان مهاجرين قبالة سواحل صفاقس

تونس: المئات يحتجون ضد مسار «سعيد» السياسي

تونس - «وكالات»: تظاهر مئات التونسيين، أمس الأحد، غرب العاصمي بدعوة من جبهة «الخلاص الوطني» المعارضة، احتجاجا على المسار السياسي الراهن الذي يسلكه الرئيس قيس سعيد.

وقال أمين عام «حزب العمل والإنجاز» عبد اللطيف المكي (عضو بجبهة الخلاص الوطني): «تم إبلاغ الجبهة من السلطة بأن الاجتماع في منطقة المنيهلة (غرب) ممنوع ورغم ذلك اجتمعنا ونظمنا مسيرة شارك فيها المئات».

وأوضح المكي للأناضول أن «عددا من أنصار الرئيس سعيد أرادوا الاعتداء على الاجتماع إلا أن قوات الحرس الوطني منعتهم».

وتضم جبهة الخلاص 6 أحزاب هي حركة النهضة (53 نائبا في البرلمان المنحل) وحزب قلب تونس (28 نائبا) وحراك تونس الإرادة وحزب أمل وائتلاف الكرامة (18 نائبا) وحزب «العمل والإنجاز»، وحراك «مواطنون ضد الانقلاب» ونواب بالبرلمان المنحل ومستقلون.

وفي تصريحات للإعلاميين، قال رئيس جبهة الخلاص الوطني أحمد نجيب الشابي إن «السلطة تقول إن المنيهلة ممنوعة على المعارضة ولكن الشعب فيها قاطع الانتخابات وقاطع الاستفتاء وعبّر عن غضبه الاجتماعي».

وتوجه الشابي بالشكر لقوات الحرس الوطني التي قال إنها «لعبت دورا في حماية الأشخاص والمحتجين»، مشيرا إلى أن «الذي منع الاجتماع هو السلطة الإدارية وسنقاضيها».

ولم يتسن الحصول على رد من السلطات على التظاهرة التي أقيمت في حي المنيهلة الذي يقيم فيه الرئيس سعيد، في حين بث ناشطون مقربون من الرئيس التونسي فيديو على شبكة فيسبوك عمّا أسموه «طرد الشابي وجوهر بن مبارك القيادي بجبهة الخلاص من المنيهلة».

ومنذ 25 يوليو 2021 تشهد تونس أزمة سياسية حين بدأ سعيد فرض إجراءات استثنائية منها حل مجلس القضاء والبرلمان وإصدار تشريعات بأوامر رئاسية وإقرار دستور جديد عبر استفتاء في يوليو 2022 وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة في ديسمبر من العام ذاته.

من احتجاجات سابقة في تونس

وتعتبر قوى تونسية، في مقدمتها جبهة «الخلاص الوطني»، هذه الإجراءات «تكريسا لحكم فردي مطلق»، بينما تراها قوى أخرى «تصحيحا لمسار ثورة 2011» التي أطاحت بالرئيس آنذاك زين العابدين بن علي (1987-2011).

أما سعيد، الذي بدأ في 2019 فترة رئاسية تستمر 5 سنوات، فقال إن إجراءاته «ضرورية وقانونية» لإنقاذ الدولة من «انهيار شامل».

من جهة أخرى قضى 5 مهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء وفقد آثر 5 آخرين بعد غرق قارب كان يقلهم قبالة السواحل التونسية أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا بشكل غير قانوني، على ما أفاد المتحدث باسم النيابة العام في صفاقس (وسط شرق)، أمس الأول السبت.

وقال النائب العام بالمحكمة الابتدائية في صفاقس، فوزي المصمودي، أن خفر السواحل التونسي أنقذ نحو 20 مهاجرا آخرين بعد غرق قارب متهالك قبالة صفاقس، إحدى نقاط الانطلاق الرئيسية في تونس للمهاجرين الساعين للوصول إلى السواحل الإيطالية.

وأوضح أن 30 مهاجراً من رجال ونساء يبلغ متوسط أعمارهم 25 عاماً ويتحدرون من دول إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا على متن القارب قبل غرقه.

ولا تزال عملية البحث عن المفقودين متواصلة. ولم يتوصل التحقيق بعد إلى تحديد نقطة انطلاق القارب، بحسب المصمودي.

وتسجل تونس التي تبعد سواحلها أقل من 150 كيلومترا عن جزيرة لامبيدوسا الإيطالية، بانتظام محاولات لمغادرة المهاجرين إلى إيطاليا.

كذلك، يسعى آلاف الأشخاص الفارين من النزاعات أو الفقر الوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط انطلاقا من ليبيا. وغرقت قوارب تقلهم خلال السنوات الماضية بالقرب من السواحل التونسية.

وتكشف أحدث الأرقام الرسمية اعتراض أكثر من 22500 مهاجر قبالة السواحل التونسية منذ بداية العام الحالي، بينهم نحو 11 ألفا من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وتجد السلطات التونسية صعوبات في عمليات اعتراض المهاجرين أو انقاذهم بسبب نقص المعدات.

منذ 2014، قضى أو فقد أثر أكثر من 20 ألف شخص أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط من شمال إفريقيا، وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة.

عقب الاتفاق على إحالة مشروع الوثيقة الدستورية إلى المجلسين لإقرارها

مصر ترحب بنتائج اجتماع رئيسي مجلسي النواب والدولة الليبيين

عقيلة صالح وخالد المشري خلال اجتماعهما في القاهرة

القاهرة- «وكالات»:رحبت وزارة الخارجية المصرية، أمس الأول السبت، بنتائج اجتماع رئيسي مجلسي النواب والدولة الليبيين عقيلة صالح وخالد المشري، بالقاهرة، وتوافقهما على إحالة مشروع الوثيقة الدستورية إلى المجلسين لإقرارها.

جاء ذلك وفق المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية السفير أحمد أبو زيد، في بيان نشرته وسائل إعلام مصرية.

وقال أبو زيد: «نرحب بتوافق رئيسي مجلسي النواب والدولة الليبيين، أول أمس الخميس، على إحالة مشروع الوثيقة الدستورية للمجلسين لإقرارها، بهدف استكمال الإجراءات المتمثلة في القوانين الانتخابية والإجراءات التنفيذية وتوحيد المؤسسات الليبية كخطوة هامة على صعيد المضي قدماً صوب إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتزامن في ليبيا في أقرب وقت».

وأشاد المتحدث «بدور مجلسي النواب والدولة الليبيين في اضطلاعهما بمسؤولياتهما»، معربا عن تطلع بلاده إلى «استكمال المجلسين لباقي مهامهما في الفترة القادمة».

والخميس، أكد رئيسا مجلسي النواب والدولة عقيلة صالح وخالد المشري، في بيان مشترك عقب لقاء جمعهما مع رئيس مجلس النواب المصري حنفي جبالي بمقر المجلس بالقاهرة، حرصهما على «إنجاز أساس دستوري توافقي للوصول إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية».

وأشار البيان، إلى أنهما «اتفقا على إحالة الوثيقة الدستورية المنجزة من لجنة المسار الدستوري لإقرارها طبقا لنظام كل مجلس»، دون تفاصيل بشأنها.

كما اتفقا على «وضع خارطة طريق واضحة ومحددة يعلن عنها لاحقا لاستكمال كل الإجراءات اللازمة لإتمام العملية الانتخابية سواء التي تتعلق بالأسس والقوانين أو المتعلقة بالإجراءات التنفيذية وتوحيد المؤسسات».

ومنذ مارس 2022 تتصارع على السلطة حكومة برئاسة فتحي باشاغا كلفها مجلس النواب في طبرق (شرق)، مع حكومة الدبيبة المعترف بها دوليا، والتي ترفض تسليم السلطة إلا لحكومة يكلفها برلمان جديد منتخب.

ولحل الأزمة، أطلقت الأمم المتحدة مبادرة تقضي بتشكيل لجنة من مجلسي النواب والدولة (نيابي استشاري) للتوافق على قاعدة دستورية تقود البلاد إلى انتخابات تعثر إتمامها أواخر 2021.

السودان: انطلاق المرحلة النهائية لاتفاق نقل السلطة للمدنيين

الخرطوم- «وكالات»: انطلقت، أمس الأحد، المرحلة النهائية من العملية السياسية في السودان والتي تهدف للوصول إلى اتفاق نهائي لنقل السلطة للمدنيين وحل الأزمة التي تعيشها البلاد لأكثر من عام.

وتناقش الأطراف المدنية المشاركة في الاتفاق الإطاري الموقع مع الشق العسكري في الخامس من ديسمبر 2022، في هذه المرحلة التي يتوقع أن تستمر ثلاثة أسابيع 5 قضايا تشمل العدالة وإصلاح الجيش والأجهزة الأمنية، واتفاق السلام الموقع في أكتوبر 2020.

تأتي هذه المناقشات ووسط أجواء سياسية مشحونة، ففي حين يحظى الاتفاق الإطاري الذي سيبني عليه الاتفاق النهائي بتأييد محلي ودولي واسع، إلا أنه يواجه بمعارضة من عدة جهات من بينها مجموعات متحالفة مع الإخوان، إلى جانب لجان المقاومة التي تقود الحراك الحالي في الشارع وأحزاب يسارية وتجمع المهنيين الذي قاد مع قوى الحرية والتغيير ثورة ديسمبر وبعض الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام السوداني.

وأعلنت قوى الحرية والتغيير والآلية الثلاثية المسهلة للحوار السوداني، والمكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومجموعة الإيقاد، اكتمال الاستعدادات لإطلاق المرحلة النهائية.

وقالت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان «يونيتامس» في بيان السبت إن هذه المرحلة تهدف إلى الوصول إلى اتفاق سياسي نهائي وعادل، وسيشارك فيها المدنيين والعسكريين الموقعين على الاتفاق الإطاري وممثلين عن المجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص والزعماء التقليديين والدينيين وصناع الرأي العام ومجموعات حقوق الشباب والمرأة.

ومن المتوقع أن ينتج عن مجموعات العمل والمؤتمرات التي نظمت خلال الحوار خرائط طريق حول القضايا الخمس.

ومن جانبها، حددت قوى الحرية والتغيير خلال لقاء إعلامي عقدته السبت، رؤيتها حول المرحلة الحالية، مشددة على رفضها أي محاولات لإغراق الاتفاق، وأنها لن تجلس مع أي طرف من غير الأطراف المتفق عليها.

وحول القضايا المطروحة للنقاش، أكدت قوى الحرية والتغيير أن من غير التفكيك الكامل لمنظومة تمكين وفساد نظام الإخوان، وتوحيد الجيش السوداني، وتحقيق العدالة، لن تحقق عملية الانتقال النجاح المطلوب.

وفي هذا السياق أوضح الواثق البربر الأمين العام لحزب الأمة والقيادي في قوى الحرية والتغيير أن الموقعين على الاتفاق الإطاري متفقين على رؤية موحدة بشأن القضايا الأساسية.

وقال البربر الهدف النهائي هو الوصول إلى جيش مهني موحد، والنأي به عن العمل السياسي ليطلع بالمهام الأساسية الواجبة عليه».

وأضاف «بالنسبة لإزالة التمكين سيتم وضع الأسس اللازمة التي تضمن استرداد الأموال المنهوبة، وتفكيك تمكين عناصر النظام السابق، ومراجعة كافة القرارات المتعلقة بهذا الشأن والتي اتخذت بعد الخامس والعشرين من أكتوبر 2021».